مقال رأي

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

ما بين الشرعية والمشروعية
هل يفقد النظام الديمقراطي في العراق أركانه؟

مصطفى السراي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

ما بين الشرعية والمشروعية هل يفقد النظام الديمقراطي في العراق أركانه؟

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / مقال رأي

الموضوع /السياسة الداخلية والخارجية، الحوكمة والدستور والقانون

مصطفى السراي / باحث وأكاديمي في العلوم السياسية ومدير الأبحاث في مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

عند الحديث عن أيّ نظامٍ ديمقراطي، لا بدّ من الحديث عن مبدأي الشرعية والمشروعية لهذا النظام، لاسيما في الأنظمة الديمقراطية الناشئة، التي تنشأ في البلدان التي عانت من صراعٍ طويلٍ من أجل التحوّل الديمقراطي. وبعد عام 2003، دخل العراق طوراً سياسياً جديداً تمثّل بتبنّي النظام الديمقراطي كإطارٍ حاكمٍ للدولة والمجتمع، بديلاً عن الاستبداد المركزي الذي هيمن لعقود. وقد اعتُمدت آليات دستورية وانتخابية، وتأسست مؤسسات جديدة قيل إنها تمثّل إرادة الشعب وتُبنى على الشرعية الديمقراطية. لكن، بعد مرور أكثر من عقدين، تواجه الديمقراطية العراقية والنظام الديمقراطي أسئلةً جوهريةً تتعلق بمصداقيتها وجدواها، أبرزها: هل ما زال النظام الديمقراطي في العراق يتمتع بشرعيته السياسية والمجتمعية؟ وهل بقي محافظاً على مشروعيته القانونية والدستورية؟ أم أنّ هناك تصدّعاً في الأسس قد يُهدد بانهياره أو تحوّله إلى شكلٍ فارغٍ من المضمون؟ هذا المقال يستعرض الفرق بين الشرعية والمشروعية، ويتناول مظاهر الأزمة في النظام العراقي، ليبحث ما إذا كان هذا النظام قد بدأ فعلاً يفقد أركانه الجوهرية.

ما بين الشرعية والمشروعية في العراق

يُعدّ مفهوما الشرعية والمشروعية من المفاهيم الجدلية في القانون والعلوم السياسية، فهما مفهومان يحملان وجهين: سياسي وقانوني. وقد يبدو أنّ المفهومين مرتبطان بمعنى واحد، إلا أنّ الحقيقة أن المفهومين مختلفان من حيث المضمون والتطبيق، على الرغم من مدى الترابط والتداخل بينهما، الأمر الذي قد يصعّب التمييز بينهما للوهلة الأولى.

على الرغم من الاختلاف بين المدارس القانونية والسياسية في تعريف المفهومين، إلا أننا يمكن أن نقول بشكل مبسّط إن الشرعية (Legitimacy) تعني القبول الشرعي من المحكومين للسلطة، لذا يمكن القول إن الشرعية في القانون الدستوري تتعلق بالوصول إلى السلطة، ويُطلق على السلطة أنها شرعية، أي يُشترط فيها قبول ورضا الطبقة المحكومة (الشعب)، أي بمعنى الوصول إلى السلطة برضا أغلبية أفراد الشعب. أما المشروعية (Legality)، فهي لا تختلف عن فكرة الشرعية، إذ تطال السلطات العامة للدولة، وتُعدّ ركناً من أركان النظام. فالمشروعية، بشكل عام، تعني احترام السلطات للقانون، بمعنى أنها المبدأ الذي يقتضي بوجوب أن تكون الأعمال

الصادرة عن الإدارة مستندة إلى القانون وغير مخالفة له[1].

لذا يمكن القول إن ظرف الشرعية يتعلق بتسنّم السلطة، أما ظرف المشروعية فيتعلق بالأعمال الصادرة عن الإدارة السياسية. فقد يكون النظام شرعياً دون أن يكون مشروعاً، كأن يأتي برغبة شعبية دون غطاء قانوني. وقد يكون مشروعاً لكنه يفتقر إلى الشرعية، كأن تلتزم السلطة بالقوانين والدستور لكنها تفقد ثقة المواطنين. بعد عام 2003، دخل العراق في مرحلة انتقالية تبنّت صيغة الحكم الديمقراطي وفق دستور عام 2005، الذي أقرّ مبدأ تداول السلطة عبر صناديق الاقتراع. ومن هنا نشأت الشرعية الديمقراطية للنظام، على أساس ثلاث مرتكزات:

1. الانتخابات الدورية لتشكيل البرلمان والحكومات.
2. دستور دائم صوّت عليه الشعب العراقي عام 2005.
3. مؤسسات تمثيلية (مجلس النواب، مجالس المحافظات، الرئاسات الثلاث).

في السنوات الأولى، شكّلت هذه المرتكزات الأساس لشرعية النظام، رغم التحديات الأمنية والصراعات الطائفية، وكان هناك حرص سياسي وشعبي، على إفضاء الشرعية للنظام من خلال تثبيت هذه الدعائم، وظهر ذلك من خلال مجموعة من الاعمال:

1. الصياغة الدستورية: حرصت القوى السياسية والمجتمعية آنذاك على وجود دستور دائم مكتوب بطريقة تقترب الى المحكومة في صياغة النظام الديمقراطي وإضفاء الشرعية القانونية للسلطة والادارة عن طريق الانتخابات.
2. المشاركة الانتخابية: حيث شارك العراقيون بكثافة في الانتخابات الأولى والثانية، والثالثة.
3. بناء المؤسسات السياسية: حرصت القوى على بناء مؤسسات القيادة السياسية العليا، مثل مجلس النواب، ومجلس الوزراء، ومجلس القضاء والمحكمة الاتحادية.

1. د.محمد طه حسين الحسيني، ماهية مبدأي الشرعية والمشروعية ومصادرهما، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، العدد الأول ، 2019، ص 110 وما بعدها.

لقد بُنيت شرعية النظام الديمقراطي على أساسين رئيسيين: أولهما الدستور، وثانيهما الانتخابات أو المشاركة الانتخابية التي تُفضي إلى المشاركة السياسية. ومن هذا المنطلق، جرى التركيز على هذين الأساسين، في حين تم التغاضي عن مصادر أخرى للشرعية، وفي مقدمتها الرضا الشعبي. وبدلاً من اعتماد هذا الرضا كمصدر جوهري، جرى الاكتفاء بمسألة القبول الانتخابي، بوصفه المعبّر الوحيد عن شرعية النظام.

وعند التأمل في الواقع السياسي العراقي، يتّضح أن السلطات العامة الثلاث، وكل ما ينبثق عنها من مؤسسات، تستمد شرعيتها من الحق الذي كفله الدستور، وهو حق الانتخاب. وعليه، تُعدّ الانتخابات الأساس الذي تقوم عليه الشرعية القانونية للنظام. ويظهر هذا المعنى بجلاء من خلال إصرار جميع الكتل السياسية على إجراء الانتخابات في مواعيدها الدستورية، باعتبارها الوسيلة الأهم لتأكيد شرعية الحكم واستمرارية النظام. وفي هذا السياق، شدّد الأمين العام لحزب الدعوة الإسلامية، ورئيس الوزراء الأسبق السيد نوري المالكي، في أحد التجمعات الجماهيرية للحزب، على أهمية إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها المحدد، معتبراً أن أي تأجيل في هذا الموعد يشكل خطراً على العملية السياسية برمتها، خاصة في ظل عدم وجود أي مبرر قانوني أو سياسي لتأجيلها. كما أكد رئيس الجمهورية عبد اللطيف جمال رشيد، ورئيس تيار الحكمة الوطني السيد عمار الحكيم، خلال لقاء ثنائي جمعهما، على ضرورة الالتزام بإجراء الانتخابات في موعدها المحدد، انطلاقاً من الحرص على ترسيخ الشرعية السياسية وضمان التداول السلمي للسلطة.

ومن هنا يتبيّن أن الانتخابات يُنظر إليها باعتبارها **مسوّغاً قانونياً** لشرعية النظام واستمراره، حيث يتم التركيز على الجانب القانوني للشرعية من خلال الانتخابات، والتي بدورها تؤدي إلى **المشروعية** التي تحققها الإدارة عبر التزامها بالدستور والنصوص القانونية التي تُدار بها الدولة ويُحرّك من خلالها النظام.

كيف نقيم الشرعية والمشروعية؟

تعاملت القوى السياسية المشكلة للنظام مع الشرعية والمشروعية من منظورها القانوني فقط، متجاهلة الجانب السياسي الذي يشكل الركن الأساسي الآخر لشرعية ومشروعية النظام، والمتمثل في الرضا والقبول الشعبي. وعند النظر إلى ذلك، نجد العديد من المؤشرات التي تُقاس من خلالها درجة الرضا والقبول الشعبي تجاه

السلطة وطريقة الإدارة. وعند تطبيق هذه المعايير على النموذج العراقي، يتبين أن العديد من معايير القبول والرضا إما منعدمة أو بالكاد تُرى، ومنها:

أولاً: المعايير السياسية التي تتمثل في:

1. نسبة المشاركة في الانتخابات: كلما ارتفعت نسبة المشاركة دلّ ذلك على قبول أوسع للنظام السياسي، والعكس صحيح. وعند تتبع سير نتائج الانتخابات منذ عام 2006 حتى 2023، نلاحظ أن نسبة المشاركة الانتخابية شهدت تراجعاً واضحاً، رغم أنه من المفترض أن تكون بطريقة تصاعدية مع تقدم النظام وتطوره. فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة المشاركة في انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية عام 2004 نحو 79.6%، وهي أعلى نسبة انتخابية شهدها العراق. وفي الانتخابات البرلمانية لعام 2010، بلغت النسبة 62.4%، بينما شهدت انتخابات 2014 تراجعاً طفيفاً لتصل إلى 60%. ثم حدث تراجع حاد جداً في عام 2018، حيث بلغت نسبة المشاركة 44.52%، رغم أنه كان من المتوقع أن تسجل هذه الانتخابات نسبة أوسع نظراً للأحداث التي مرّ بها العراق آنذاك. واستمرت النسب في التراجع لتصل في انتخابات 2021 إلى 41%، وهي الفترة التي كان من المتوقع أن ترتفع فيها نسبة المشاركة نتيجة حركة الاحتجاجات التي حدثت في 2019، والتي أدت إلى إجراء الانتخابات المبكرة في 2021. أما في انتخابات مجالس المحافظات لعام 2023، فقد تراجعت النسبة أكثر لتصل إلى 39% [2]. ومن خلال ذلك نرى أن مسوغ الشرعية القانونية بدأت تفقد قوتها السياسية من خلال تراجع نسبة المشاركة، والتي تؤثر بدورها على الجانبين السياسي والقانوني، على الرغم من الصعوبة القانونية في ذلك، إذ لم ينص الدستور العراقي على نسبة معينة أو محددة للمشاركة الانتخابية لتكون شرطاً للشرعية، وإنما اعتبر الانتخاب حقاً، وأن الشرعية القانونية تتحقق بنتيجة الانتخابات طالما أنها قادرة على إنتاج العدد الكافي من أعضاء مجلس النواب المقرر وفقاً للقانون والدستور، بغض النظر عن نسبة المشاركة الانتخابية أو عدد الأصوات التي حصل عليها النائب.
2. الثقة بالمؤسسات السياسية: كالرئاسة، البرلمان، الأحزاب، الجيش، القضاء.

2. نتائج الانتخابات البرلمانية، الدورات السابقة، تقارير متفرقة، المفوضية العليا المستلقة للانتخابات، للمزيد ينظر الرابط الاتي https://ihec.iq/results/ ، وقت الزيارة 20/6/2025.

وتُقاس غالباً من خلال استطلاعات الرأي العام، مازالت هذه المؤسسات تعاني من انعدام الثقة من المواطنين من جهة وما بين هذه المؤسسات من جهةً اخرى، وهذا الذي تبرزه حالة الصراع والتنافس ما بين الرئاسات او ما بين الاحزاب السياسية واحد الرئاسات كما حصل مع السيد المالكي عام 2014، وما حصل مع السيد الحلبوسي عام 2024.

3. التعبير عن الرأي والمعارضة: مدى سماح النظام بحرية التعبير وتقبّل النقد السلمي يعكس شرعية حقيقية. على الرغم من مستوى الحريات والتعبير عن الرأي الذي سمح به النظام السياسي بعد عام 2003، بسبب طبيعة النظام والتحول الديمقراطي الذي حصل، إلا أن مستويات الحريات لم تكن بالمستوى المطلوب. ولا تزال حرية التعبير عن الرأي، لا سيما السياسي تجاه بعض الأحزاب والجماعات السياسية، تعاني من ضعف وخوف شديد من هذه القوى نتيجة ما تقوم به من أعمال، سواء بشكل قانوني مستخدمة نفوذها وسلطتها في مؤسسات الدولة القانونية والسياسية والتنفيذية والرقابية التي تستطيع تحريكها بأي اتجاه ترغب، أو من خلال الأعمال التي تقوم بها خارج نطاق الدولة.

4. الاستقرار السياسي: غياب الاحتجاجات المتكررة أو المطالبة بإسقاط النظام يُعد مؤشراً على قبول شعبي نسبي. ومنذ عام 2010 لم يشهد العراق عاماً واحداً بدون وجود احتجاجات غاضبة تجاه السلطة والنظام، وآخرها كانت احتجاجات عام 2019، التي تعد أكبر احتجاج شعبي رافض للعملية السياسية والسلطة في العراق. وهذا إن دلّ، فإنه يدل على ضعف الرضا والقبول ليس فقط عند الجمهور والشعب، بل وحتى بين شركاء العملية السياسية الذين بدأوا يشعرون بعدم الرضا. ففي السنوات الأخيرة، أصبح التيار الصدري بقيادة السيد مقتدى الصدر أيقونة الاحتجاج السياسي في العراق، لما يقوم به من احتجاجات مستمرة، وآخرها في عام 2021، حيث شهدت احتجاجات واسعة رفع فيها شعاره ضد مجلس النواب والسلطات الثلاث.

ثانياً: المعايير الاقتصادية والاجتماعية

1- تحسُّن مستوى المعيشة والخدمات: كلما انعكس أداء الحكومة إيجابياً على حياة الناس، زاد قبولهم بها. لا توجد بيانات دقيقة بشأن هذا الملف، إلا أننا

يمكن القول إن هذا الجانب عانى من التلكؤ في مراحل متعددة لأسباب سياسية وأمنية واقتصادية. وحتى عام 2021، بدأ مستوى الخدمات العامة، مثل الإعمار وتنمية البنى التحتية، وتشييد الطرق والجسور والمرافق العامة كالمستشفيات والمدارس، في التطور، وإن لم يكن بالمستوى المطلوب. وفي ذات الوقت، فإن البدء بهذا الملف في وقت متأخر، بالنظر إلى مرحلة التطور والتقدم التي تشهدها المنطقة والعالم، يجعل المواطنين يشعرون بعدم الرضا النسبي.

2- عدالة توزيع الثروات: يرتبط الرضا بتقليص الفجوة بين الطبقات، والحدّ من الفقر والبطالة.

3- فرص التعليم والعمل: توفر هذه الفرص يعزز القناعة بأن السلطة تعمل لمصلحة المجتمع. فمثلاً حسب بيانات وزارة التخطيط العراقية فإن نسبة البطالة بلغت 16.8% لعام 2024، وهي تشكل فرق عن عام 2016 التي بلغت نسبة البطالة فيه 20.4%. من عموم النشاط الاقتصادي المسموح به لمن هم فوق 15 سنة، بينما بلغ مثلاً معدل النشاط الاقتصادي 38.1% لعام 2024[3].

ثالثاً: المعايير القانونية والمؤسسية

1- الاحتكام إلى القانون لا إلى الأشخاص: عندما يشعر الناس بأن القانون يُطبّق على الجميع، يزيد القبول بالنظام.

2- نسبة الشكاوى والانتهاكات الحقوقية: كلما زادت، قلّ الشعور بالرضا العام عن السلطة.

3- وجود آليات للمحاسبة والمساءلة: مثل القضاء المستقل، والهيئات الرقابية، ومكافحة الفساد.

رابعاً: المعايير الثقافية والإعلامية

1- الصورة الذهنية للسلطة في الإعلام: الإعلام المستقل يشكل رأي عام أكثر واقعية من الإعلام الدعائي.

2- الخطاب الرسمي مقابل الخطاب الشعبي: الفرق بين ما تقوله السلطة وما يشعر به المواطن يحدد مدى الرضا.

3- الرموز الوطنية والمشاعر الجمعية: مدى تمثيل السلطة لقيم وهوية المجتمع يعكس درجة القبول.

3. وزارة التخطيط العراقية، جهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات التشغيل والبطالة، للأعوام 2016 – 2024، للمزيد ينظر الرابط الاتي https://cosit.gov.iq/ar/2013-01-31-08-48-55 ، وقت الزيارة 15/7/2025.

خامساً: المعايير الميدانية والاستطلاعية

1- استطلاعات الرأي العام: تُستخدم لقياس الثقة في الحكومة، الرئاسة، السياسات العامة.
2- مؤشرات دولية: مثل مؤشر الحوكمة العالمي، ومؤشر الشفافية، ومؤشر الديمقراطية.
3- التحركات الشعبية غير المنظمة: مثل الهجرة، الامتناع عن التصويت، أو العنف المجتمعي، تعد إشارات لغياب الرضا.

سادساً: المعايير الخارجية

1- الرغبة الدولية: تعني مدى القبول والرضا الذي يحظى به النظام السياسي من قبل المجتمع الدولي.
2- شكل النظام: يعتمد ذلك على طبيعة النظام وأسلوب عمله، سواء كان ديمقراطياً، استبدادياً، أو يروج لأفكار تهدد النظام الدولي، مثل الأفكار النازية والفاشية، وغيرها.

بوادر الانحسار.. هل فقد النظام شرعيته المجتمعية؟

على الرغم من استمرار الوجه القانوني للشرعية في النظام العراقي، واحرز هذا الامر تقدماً ملحوظاً، إلا إن مع مرور الوقت، بدأت الشرعية السياسية والاجتماعية للنظام العراقي تتآكل تدريجياً، بسبب عدة عوامل:

أولاً: ضعف الثقة في الانتخابات: ينعكس ذلك من خلال الثقة المجتمعية بالانتخابات، والتي تُعبَّر عنها بالمشاركة الانتخابية، التي أخذت بالتراجع الشديد خلال الدورات الأخيرة، مما يعني أن المواطنين بدأوا لا يثقون بهذه الطبقة الحاكمة، ومن خلال عدم التصويت لا يرغبون في منحهم الشرعية. وعلى الرغم من أن هذا الأمر بحد ذاته يُعد إشكالية في الأنظمة الديمقراطية، إلا أنه يُعد الطريق الأكثر وضوحاً في عملية سحب الشرعية. كان آخر صور هذه العملية هو قرار التيار الصدري بعدم المشاركة في الانتخابات، بسبب الفساد، والمنظومة غير الصالحة للمشاركة، وبسبب وجود كتل سياسية لا ينبغي لها الاستمرار في المشهد، وكذلك بسبب شبهات نزاهة

الانتخابات ودور المال السياسي فيها. قد تكون هذه الرؤية قريبة من رؤية ائتلاف النصر بقيادة رئيس الوزراء الأسبق د. حيدر العبادي، الذي قرر أيضاً عدم الخوض في غمار الانتخابات، فضلاً عن وجود أحزاب وقوى سياسية ناشئة قررت عدم المشاركة.

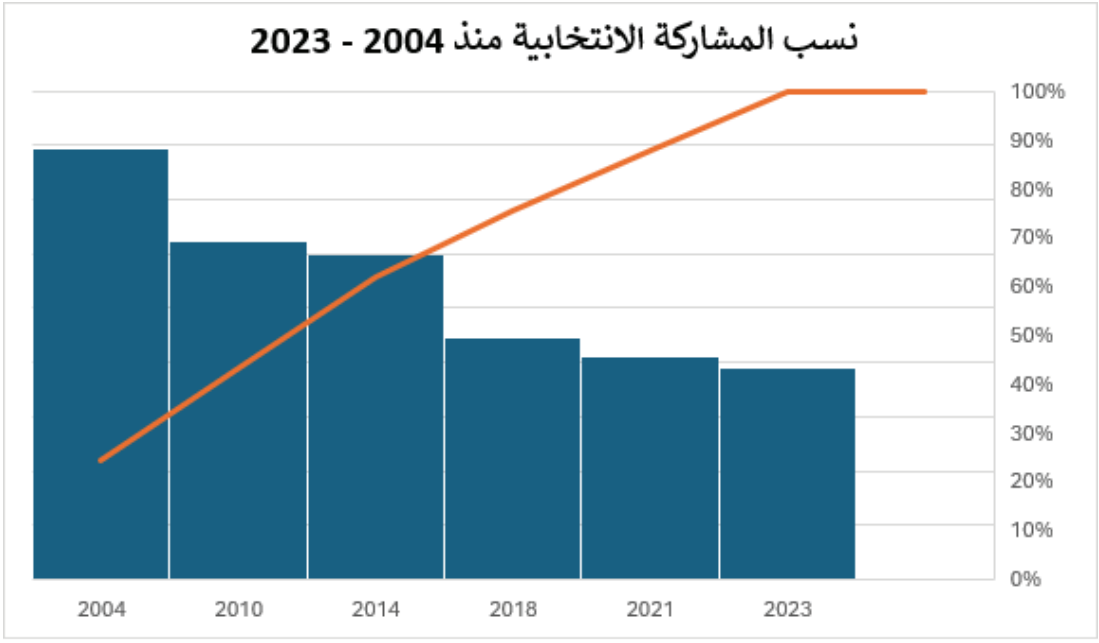

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الأرقام المذكورة أعلاه.

ثانياً: الاحتجاجات الشعبية: منذ عام 2010، والنظام السياسي العراقي يشهد تظاهرات تكاد تكون سنوية، بمطالبات إصلاح الوضع الاقتصادي، وإنهاء الفساد، وتحقيق العدالة، وغيرها من المطالب. بلغت الأزمة ذروتها في احتجاجات تشرين 2019، حين خرج مئات الآلاف في بغداد ومدن الجنوب رفضاً للطبقة السياسية، مطالبين بإسقاط النظام، وإنهاء المحاصصة والفساد. قُتل مئات المحتجين، مما عمّق الفجوة بين النظام والمجتمع.

ثالثاً: فساد مؤسسي مزمن: أشارت تقارير دولية إلى أن العراق من بين أكثر دول العالم فساداً. ينعكس ذلك في الخدمات المتردية، والبطالة، والهدر المالي، ما يجعل النظام عاجزاً عن توفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة الكريمة. حيث بلغ ترتيب العراق ضمن مؤشر مدركات الفساد العالمي، وفقاً لمنظمة الشفافية الدولية لسنة 2024، المرتبة (140) من أصل (180) دولة، بدرجة 26 نقطة من أصل 100 نقطة، ليرتفع 3 نقاط عن سنة 2023 [4]. وتُعدّ هذه المرتبة متدنية جداً في سياق محاولات إصلاح المنظومة الحكومية ومحاربة أوجه الفساد.

رابعاً: هيمنة الأحزاب على الدولة: من الطبيعي جداً أن يبرز دور الأحزاب السياسية في العملية السياسية ومفاصل الدولة، خصوصاً في نظام ديمقراطي تعددي قائم على المحاصصة مثل النظام العراقي. إلا أن الأحزاب السياسية تجاوزت مفهوم الممارسة الحزبية في العملية الديمقراطية، حتى أصبحت مؤسسات الدولة رهينة للتوازنات الحزبية والطائفية، وغاب مفهوم «المواطنة»، وبرزت الولاءات الفرعية، مما خلق إحساساً بأن الدولة لا تعبّر عن إرادة الشعب، بل عن مصالح فئوية ضيقة.

خامساً: المشروعية الدستورية: رغم استمرار وجود الدستور والإجراءات الشكلية مثل الانتخابات، وتكليف رئيس الوزراء، وتمرير الموازنات، إلا أن مفهوم **المشروعية الدستورية** بات يعاني من انتهاكات متكررة وتهشيم مستمر، نتيجةً للخرق الدائم للدستور وعدم تطبيق العديد من مواده، لاسيما تلك التي تتطلب تشريع قوانين لتنفيذها. إذ يُقدّر عدد المواد الدستورية التي تحتاج إلى تنظيم بقانون في الدستور العراقي بحوالي (54 مادة)، ما يزال أغلبها غير مُفعّل، مثل المواد الخاصة بتشكيل

4. مؤشر مدركات الفساد 2024، منظمة الشفافية الدولية، متوفر على الرابط الاتي https://www.transparency.org/en/cpi/2024 ، وقت الزيارة 15/7/2025.

مجلس الاتحاد، وتوزيع الثروات، وحسم وضع كركوك، وقانون النفط والغاز، وقانون المحكمة الاتحادية. كذلك تُنتهك الفقرات المتعلقة بتوقيتات تشكيل الحكومة وانتخاب رئيس الجمهورية، إضافة إلى استمرار معضلة العلاقة بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان، حيث ما تزال ملامح اللامركزية غير واضحة ومُربكة. من جهة أخرى، عملت بعض القوى السياسية على تعطيل المحكمة الاتحادية، حيث بقيت لفترة طويلة غير مكتملة النصاب، ما أثّر على قيامها بدورها في الرقابة الدستورية. وعندما اكتمل تشكيلها لاحقاً، أصبحت جزءاً من الاستقطاب السياسي، وتعرّضت قراراتها للتشكيك والتخوين، وفقاً للمزاج السياسي الذي يصدر القرار فيه أو يُعارَض. أما على صعيد التشريع، فقد أصبح البرلمان العراقي أداة بيد القوى السياسية النافذة، حيث تمرّر القوانين وفق صفقات وتحالفات سياسية، لا بناءً على حاجات المجتمع أو وفق أجندة وطنية واضحة.

سادساً: المعضلة الأمنية: ما تزال معضلة السلاح خارج إطار الدولة تُشكّل تهديداً حقيقياً للنظام الديمقراطي ومساره في العراق. إذ يُمكن لهذا السلاح أن يُعكّر صفو العملية الديمقراطية، ويفرض أنماطاً وأشكالاً جديدة من الممارسة السياسية لا تؤسس لنظام ديمقراطي حقيقي وسليم، بل تؤدي إلى نشوء ما يمكن وصفه بـ «ديمقراطية السلاح». هذا الواقع يُقوّض الثقة بين المواطنين والدولة، ويُزعزع النسيج والوحدة المجتمعية، كما يهدد الأسس التي تقوم عليها الدولة الساعية إلى ترسيخ نظام ديمقراطي متماسك. بالإضافة إلى ذلك، فإن استمرار وجود السلاح خارج سيطرة الدولة يُضعف معايير الرضا والقبول الاجتماعي التي تُعد من أبرز مؤشرات الشرعية والاستقرار.

ختاماً

إن الشرعية والمشروعية ليستا مفهومان تجريديان، بل هما شرط وجودي لكل نظام سياسي، خصوصاً في الدول الخارجة من النزاع. وفي الحالة العراقية، يبدو أن النظام الديمقراطي فقد الكثير من شرعيته السياسية لدى الناس، ويواجه أزمة مشروعية قانونية بفعل انتهاك الدستور.

يمكن القول ان النظام العراقي حقق الكثير من النتائج من اجل ترسيخ الشرعية الدستورية والقانونية والمشروعية القانونية، الا ان النظام تخالف البد الاجتماعي والسياسي للشرعية والمشروعية، مما اثر عليه كثيراً من خلال ممارسات عملية القبول واكتساب الشرعية المستمرة التي يحتاجها النظام.

وعلى الرغم من أن النظام ما يزال يكسب الرغبة الدولية، إذ لا توجد نية دولية لتغيير النظام، إلا أن الشرعية الدولية أيضاً أصبحت تعاني من اهتزازات ليست بالبسيطة، وأبرزها العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأطراف الدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، والتي شملت العديد من الشخصيات السياسية والقيادية في النظام العراقي، بالإضافة إلى مؤسسات اقتصادية ومالية وشخصيات بارزة في النظام. وهذا يدل على أن الأطراف الدولية تحاول الضغط على النظام العراقي من أجل إجراء تغييرات حقيقية من الداخل، تهدف إلى تصحيح المسار الديمقراطي.

لذا يمكننا القول إنه لبناء أي نظام ديمقراطي راسخ، يجب توفر أركان أساسية مثل وجود دستور نافذ ومحترم، ومؤسسات قوية ومستقلة، وقضاء نزيه، ومشاركة شعبية فعالة، وثقافة سياسية ديمقراطية. وإذا تم تقييم النظام العراقي اليوم، نجد أنه يحافظ شكلياً على الدستور، لكنه يُنتهك فعلياً. ويمتلك مؤسسات، لكنها مخترقة حزبياً. ويوجد قضاء، لكنه محل جدل وانقسام، على الرغم من المحاولات الإيجابية والحثيثة التي يقوم بها مجلس القضاء الأعلى للحد من التدخل وإنهاء الجدل القانوني. كذلك، نسبة المشاركة الشعبية في أدنى مستوياتها، بالإضافة إلى أن الثقافة السياسية يغلب عليها الطابع الفئوي. هذا يعني أن النظام لا يزال موجوداً «اسماً»، لكنه فقد جوهره الديمقراطي، أو على الأقل فقد شرعيته المجتمعية، ويكاد يفقد مشروعيته الدستورية إذا استمرت هذه الانتهاكات.

في ضوء هذه المعطيات، تطرح تساؤلات مهمة: هل يمكن إصلاح النظام من الداخل؟ أم أن العراق بحاجة إلى تغيير شامل في العقد السياسي والاجتماعي؟ ويمكن القول إنه يمكن القيام بمجموعة متنوعة من الإجراءات:

- **الإصلاح التدريجي:** ويتم ذلك من خلال تنفيذ مجموعة مهام ذات أولوية، منها تعديل الدستور بما يُنهي المحاصصة، وضمان نزاهة الانتخابات بإشراف أممي، والحد من نفوذ الأحزاب على مفاصل الدولة. لكن هذا يتطلب إرادة سياسية تبدو مفقودة حالياً.
- **عقد اجتماعي جديد:** من الضروري إجراء عقد اجتماعي جديد يعيد صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس جديدة، خارج الطائفية والمحاصصة، مع دور أكبر للشباب والمجتمع المدني. ويُفترض أن يكون هذا العقد الاجتماعي ثلاثي الأبعاد: الأول ما بين السلطة ومؤسساتها المدنية والسياسية، الثاني ما بين مؤسسات الحكومة المدنية والمواطن، والثالث ما بين السلطة والمواطن.

وعليه، فإن التهديد الحقيقي لا يكمن في سقوط النظام شكلياً، بل في تحوله إلى قشرة فارغة، أو إعادة إنتاج السلطوية عبر أدوات ديمقراطية. لذلك، فإن التحدي الأكبر أمام العراق اليوم هو إعادة بناء الشرعية من القاعدة الشعبية، واستعادة المشروعية من خلال احترام الدستور والقانون، وإبعاد الدولة عن قبضة الأحزاب.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org